تساؤلات وإجابات إعلامية

انعدام الأمن الغذائي في العالم للعام 2011 وتأثير تصاعد الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي

- **كم عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في العالم في الوقت الحاضر ؟**

حسب أحدث التقديرات لدى منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) يبقى عدد الجياع في العالم للعام الماضي 2010 نحو 925 مليون انسان ، في حين بلغ عدد الجياع في العالم حسب تقديرات المنظمة للفترة المحصورة بين عامي 2006 و 2008 ، نحو 850 مليون انسان . ونظرا الى ان المنهجية التي تعتمدها المنظمة عند احتساب نسبة انتشار الجوع تخضع الآن للمراجعة ، فانه لم تصدر الى الآن اية تقديرات بعدد الجياع للعام الحالي 2011.

- **ولكن ما هو السبب الذي لم يدفع أل "فاو " الى تقدير عدد الذين يعانون نقص التغذية في العام الحالي 2011؟**
-

ان المنظمة بصدد اجراء تحسينات على طريقة قياس نسبة الجياع لكي تتمكن من الأخذ بعين الاعتبارأحدث المعلومات بما في ذلك الصدمات ازاء مستويات الدخل والأسعار كالأزمة المالية وأزمة الغذاء . فقد شاركت المنظمة أو إستضافت بناء على طلبات البلدان الاعضاء لدى المنظمة، عدة ندوات دولية لغرض استشارة الأطراف ذات الصلة والخبراء من شتى أرجاء العالم . ونظرا لأن هذه

المشاورات تستغرق بالضرورة بعض الوقت ، فان المنظمة تعتبر تلك المشاورات ضرورية وجوهرية لتعزيز الدقة واختزال الوقت في تطبيق نهجها .

- **وماهوالمقصود بمصطلح تصاعد أسعارالغذاء؟**

المقصود بمصطلح تصاعد الاسعارهو التذبذبات في الأسعار. وفي الامكان التكهن بهذه التذبذبات، بشأن الهبوط المتميز على سبيل المثال ، في أعقاب موسم الحصاد الرئيسي أو لا يمكن التنبؤ بتلك التذبذبات . فالتغيرات التي لايمكن التكهن بها عادة ماتكون أكثرصعوبة بالنسبة الى المزارعين والمستهلكين الفقراء للتنبؤ بها والاستعداد لمواجهتها وتعديلها .

- **وما هي مخاطر تصاعد الأسعار وتقلباتها ؟**
  - **التذبذبات المفرطة في الاسعار تعني أن المزارعين ربما يكونوا أقل استعدادا للاستثمار في مزارعهم لأنهم غير متأكدين من عائداتهم ومكاسبهم .**
  - **التذبذبات المفرطة في الأسعار من شأنها أن تؤدي الى ما يعرف ب "مصائد الفقر". فاذا كان هناك شخص ما ، على سبيل المثال ، سواء كان مزارعا أو مستهلكا يعاني من خسارة مفاجئة في الدخل جراء التغيرات الكبيرة في الأسعار ، ربما يكون بامكانه أن يبيع بعض مقتنياته مثل (المواشي والأرض) لغرض تلبية احتياجاته الفورية مما سيقلل من الفرص امامه لتوليد الدخل في غضون فترة أطول . لذلك فان الصدمة قصيرة المدى تسفر عن خفض بمستوى الدخل حتى وان تم تجاوز تلك الصدمة ، أو ان العائلة قد تضطر لخفض مصروفاتها على الأغذية المغذية . فاذا لم تتوفرالفرصة أمام الطفل من أجل التمتع بكميات كافية من الاغذية المغذية في اول الف يوم من حياته ، فان نقص المغذيات خلال تلك الفترة من شأنه أن يقلل من القدرات**

الذهنية لذلك الطفل أو الطفلة وقابليته أو قابليتها على كسب الدخل عند البلوغ . ومرة أخرى نقول أن الصدمة قصيرة المدى قد يترتب عليها آثار طويلة الآجل .

- وماهي البلدان الأشد تضررا من أزمة أسعار الأغذية في الفترة المحصورة بين العامين 2006 و 2008 ، وما هي أسباب تلك الأزمة ؟

لقد حددت عدة عوامل المدى الذي تأثر به أي بلد معين بالأزمة، من حيث موقفها كمستورد أو كمصدر للغذاء (أو الطاقة) ، وكذلك المدى الذي تأثرت بها سياساتها جراء تقلب الأسعار من الأسواق العالمية . ان العديد من البلدان الأفريقية هي من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتتجه اتجاها متصاعدا من حيث نسبة سوء التغذية فيها ولاسيما خلال فترة الأزمة. أما البلدان الآسيوية فهي بشكل عام أقل تأثرا بالأزمة ، رغم بعض الاستثناءات . فقد تمكنت بعض الدول أن تنأى بنفسها عن أزمة أسعار الغذاء ، غير أن هذا التوجه زاد من أسعار الغذاء وتصاعدها في الأسواق الدولية، مما أثّر على بلدان أخرى .

* ومن هم الذين يعدون أشد تضرراً جراء أزمة أسعار الغذاء ؟

– المستهلكون للغذاء من الفقراء في المناطق الحضرية الذين غالبا ما ينفقون 35 في المائة من مداخيلهم على الأغذية الأساسية فقط ، ومن الواضح أن أكثر من 70 في المائة ممن ينفقون مداخيلهم على مختلف أنواع الأغذية هم من المتضررين . وعلى سبيل المثال ، فان ارتفاع سعر مادة غذائية أساسية بنسبة 26 في المائة كانت مادة متميزة في البلدان النامية في العام 2008 ، انما يعني تراجعا من الناحية الفعلية بنسبة 9 في المائة خلال سنة واحدة وبطبيعة الحال، من الصعوبة بمكان على شخص فقير أن يتحمل هكذا صدمة ويستوعبها.

- وحتى في المناطق الريفية فان الكثير من السكان يستهلكون أكثر مما ينتجون، وبعبارة أخرى يشترون كل ما يحتاجونه من مواد غذائية بصورة تامة ، لذلك فانهم قد تضرروا أيضا جراء الأزمة ، لانهم من الناحية التقليدية يعدون اقل تملكا من الأسر التي يقودها الرجال ولذلك فانه من غير المحتمل أن ينتفعوا من ارتفاع الأسعار .

- البلدان التي تعمل فيها شبكات السلامة بصورة جيدة وباستطاعتها ان تحد من تأثيرها على الفقراء وخاصة حين تكون تلك الشبكات مصممة قبل وقوع الازمة وبالتشاور مع الأطراف المستفيدة .

- هل استفاد المزارعون إبان أزمة الغذاء العالمية؟

- في معظم الحالات ارتفعت فعلا أسعار الحقول خلال فترة الازمة الغذائية العالمية ، وفي الغالب من حيث النسبة المئوية أكثر مما هي زيادة في أسعار التجزئة . فالأسعار المرتفعة تفيد المزارعين بشرط ان يكون لديهم فائض من المحصول يزيد عن حاجة أسرهم . ويصح القول أن تكاليف الانتاج قد ارتفعت أيضا (مثل الاسمدة ووقود الجرارات) غير أن تكاليف الأسعار المرتفعة للمدخلات كانت عادة اقل من المزايا التي يتم جنيها من ارتفاع أسعار المواد الغذائية . وهذا الأمر يوضح سبب استجابة الامدادات الكبيرة في العام 2008 حتى في البلدان النامية . اما اصحاب الحيازات الصغيرة فانها لسوء الحظ غالبا ماتعذر عليهم ان يتقاسموا مثل تلك المزايا ، لأن فرص الحصول على الحيازات كانت امامهم في الغالب اقل من ناحية الأرض والموارد المائية ، ولذلك لم يتوفر لديها الا فائضا قليلا أو لم يكن لديها أي فائض تسويقي لغرض البيع .
- استفاد التجار أيضا في بعض الحالات ، غير أنه في حالات أخرى تسببت التغيرات المفاجئة في الأسعار في إحداث خسائر نقدية . وفي بعض الاحيان ربما

تعهدوا بعرض المواد الغذائية بسعر محدد ، لكنه توجب عليهم أن يدفعوا ثمنا أعلى بكثير لكي يؤمنوا تلك المواد لأن الأسعار قد ارتفعت في غضون الفترة المحصورة بين ابرام الصفقة وتسليم المواد الغذائية من الناحية الفعلية. وقد اضطر التجار ايضا الى أن يتحملوا تكاليف الوقود المتصاعدة التي جعلت نقل المواد الغذائية اكثر كلفة من مناطق الفائض الى مناطق العجز.

- ولكن لماذا نقلق كثيرا بشأن إرتفاع أسعار المواد الغذائية في أعقاب عدة سنوات من الأسعار المتدنية للغذاء ؟

- ثمة مؤشر من خلال المسوحات التي اجريت على عدد كبير من الأسر مؤخرا يوضح أن أفقر 20 في المائة من السكان تستهلك اكثر غذاءا مما تنتج . وحتى في المناطق الريفية فان اغلب الفقراء يعدون الأكثر انفاقا على المواد الغذائية حيث انهم لا يمتلكون ارضا كافية او لا تتوفر لديهم الفرصة من أجل الحصول على كفايتهم من الموارد المائية لزراعة فائض كبير لغرض التسويق والبيع .
- إن الاسعار المرتفعة من شأنها أن تكون مفيدة بالنسبة الى الأمن الغذائي في المدى البعيد اذا ما استثمرت الحكومات والجهات المانحة بدرجة اكبر في قطاع الزراعة والبنية التحتية الأساسية التي تدعم الزراعة ، وخلقت بيئة أفضل لتنظيم السياسات وتمكينها .
-

- وهل من المتوقع أن تبقى أسعار الغذاء مرتفعة ومتقلبة ؟

- من المتوقع أن تواصل الأسعار المرتفعة والمتقلبة تصاعدها ، سيما وأن الطلب على الغذاء من جانب المستهلكين سيزداد مع تنامي الاقتصاديات على نحو سريع ، فضلا عن تزايد النمو السكاني ، والاقبال المتواصل على الوقود الحيوي مما سيزيد الضغط على النظام الغذائي . وفي ما يتعلق بالامدادات هناك تحديات نظرا لندرة الموارد الطبيعية في بعض الأقاليم وتناقص معدلات

نمو المحاصيل الخاصة ببعض السلع. وقد يزداد ارتفاع أسعار المواد الغذائية نظرا للترابط الوثيق مابين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة ، فضلا عن تزايد الصدمات المناخية المتكررة .

* وماذا يمكن القيام به للحد من تقلب الأسعار وتصاعدها وما هي النتائج المترتبة على ذلك ؟

- ان المزيد من المعلومات والتحليلات بشأن الأسواق العالمية والمحلية وكذلك تحسين نظام الشفافية من شأنه أن يسهم في التقليل من تكرار حالات الفزع وأبعادها جراء إرتفاع أسعار المواد الغذائية . لذلك واستجابة الى طلب من جانب مجموعة العشرين ، فان منظمة (فاو) والوكالات الدولية بصدد تعزيز ما يعرف بنظام المعلومات بشأن الأسواق الزراعية ، والتي سيكون مقرها في نفس مبنى منظمة أل " فاو "بروما . وسيعنى هذا النظام بالبلدان الرئيسية وخاصة المعنية منها بانتاج وتصدير و توريد الأغذية في العالم . وستضم أمانة النظام المذكور ، الوكالات الدولية ذات القدرة على تجميع وتحليل ونشر المعلومات وفق أسس منتظمة بخصوص الأوضاع الغذائية والتوقعات ، فضلا عن تطوير السياسات ذات الصلة بالغذاء .

- بامكان شبكات السلامة المبرمجة بصورة جيدة أن تؤمن الكثير من الإغاثة للأسر الفقيرة أثناء وقوع الأزمة وذلك بمساعدة الأسر على بناء أسس أفضل للتخلص من حالة انعدام الأمن الغذائي في المدى البعيد . وبامكان شبكات السلامة ، على سبيل المثال ، أن تساعد في المحافظة على استهلاك الأغذية المغذية من قبل الأطفال الرضع ، وهو أمر جوهري اذا ما تمكنوا من تحقيق إمكانياتهم الفكرية بشكل تام .

– ان السياسات الحكومية التي عادة ما تكون أكثر تنبؤً والتي تعزز أيضا المشاركة من جانب القطاع الخاص في التجارة ستقلل بشكل عام من تقلب الأسعار وتصاعدها . ثم ان العديد من الحكومات تغير سياساتها بصورة مفاجئة وبطريقة آنية وخاصة بها ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على تجار القطاع الخاص القيام بدورهم في نقل المواد الغذائية حيثما هي مطلوبة . وفي الواقع ، يتسبب الكثير في تصاعد الأسعار ليس نتيجة الاحداث التي تطرأ على الأسواق الدولية وحسب ، بل انما بسبب التحولات المفاجئة في السياسات الداخلية أيضا مما يجعل من الصعب على أولئك التجار أن يستوردوا ويصدروا أو ينقلوا المواد الغذائية المطلوبة .

– ان زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة من شأنها أن تجعل النظم الغذائية أكثر انتاجية ومقاومة للصدمات ، مما يخفف من حدة التقلبات في العملية الانتاجية ويسهم في استقرار الأسعار بدرجة أكبر . ان زيادة الاستثمارات ، في نظم الري غير المكلفة على سبيل المثال ستزيد الانتاجية وبامكانها أيضا أن تسهم في التخفيف من تأثير التغيرات المناخية .

******